في لعبة المصائر..
من يحمي ٤٠٠ ألف عامل سوري؟!

استيراد الألبسة: قرار يقلب الصناعي إلى تاجر والعامل إلى عاطل عن العمل

"يسمح باستيراد الألبسة الجاهزة وتوابعها وجميع مشتملات الفصلين الجمركيين ٦١ و٦٢ والأحذية من البنود الجمركية ٦٤٠٢ و٦٤٠٣ و٦٤٠٤، وأغطيه الرأس وأجزائها المتضمنة الفصل ٦٥، والعطورات ومياه التقطير المشمولة في البند ٢٣٠٢ والألبسة ولوازمها من الجلد الطبيعي مشتملات البند ٤٢٠٣ والحقائب الجلدية من مشتملات البند ٤٢٠٢".

ليس هيّناً إذاً استصدار قرار اقتصادي بالغ الراديكالية كالذي تأتّى عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عامر لطفي في ٢٠٠٥/١٠/٢٠ جميع ما فيه محاباة خالصة لمنطق التجارة الوحيد)أعطني قيمة مضافة، ولا تحمّلني تكاليف إنتاج(، وجلّه يقود إلى نفوق الصناعة النسيجية السورية بأغلبها، تمهيداً لجعل)صادرات القطاع الخاص السوري تزداد بمقدار ١٥٪ سنوياً، ومثلها أن تزيد صادرات القطاع العام غير النفطي بمقدار ١٠٪(، كهدفين رئيسيين لميزان المدفوعات خلال الخطة الخمسية العاشرة، لم ينتبه لهما القرار السابق، أو غافلهما فصدر.

من لا تحميه نسبة ٤٧,٥٪ جمارك فليُعد النظر بصناعته؟!

انخفاض قبل التهمة

في سنوات الخطة الخمسية التاسعة يمكن بيسر إثبات تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في إجمالي الناتج المحلي (عدا الصناعات الإستخراجية طبعاً)، أما التقهقر الملفت فنالته الصناعات التحويلية (تشكل الصناعة النسيجية أكثر من ربعها)، إذ لم تزد عن ٣٪ كمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٥،٢٠٠١.

هذا قبل حلول القرار، وقبل الإقرار بمنافسة ليس وقتها الآن، بل إن دعاتها استخفوا بعجز المنتج السوري المشروط كلياً بتشريعات، وتكاليف لا تليقان بالمنافسة، وضرائب باهظة التأثير، وبنية تحتية معاقة تختزل زمن (الأنا) المحلي الأوحد في السوق.

كذلك ليس ما يحمله القرار من مخاوف محتّمة ستصيب القطاع العام النسيجي فهو خاسر (ملياري ليرة سورية عام ٢٠٠٤)، تريده الدولة هكذا لتشريع خصخصته لاحقاً، بل إن العمالة في القطاع الخاص النسيجي هي المهددة (٤٠٠ ألف عامل في ٣٠ ألف ورشة).

من كان وراء القرار؟!

جاء القرار، صادماً، مفاجئاً، مربكاً، جاء ينعي.. وغيرها من اللواحق اللغوية ذات الصلة، لكن هل سعى له بعض مالكي كبرى مصانع الألبسة في سورية؟!

محمد هاشم العقاد تاجر أقمشة يدلل في حديثه على بدايات صدور القرار (لدينا معامل كبيرة في الألبسة مثل آسيا، وكانوا يتحدثون عن نيتهم استيراد ألبسة جاهزة (سينيّه) التي لن تؤثر على واقع صناعة النسيج في سورية، لكن إذا دخل المنتج النسيجي الصيني فهذا سيعطل عمل ورشات عديدة لدينا).

وثمة آخرون مدافعون عن هذا القرار يرون وجهه الأبيض فقط، "باسل حموي" نائب رئيس غرفة صناعة دمشق يعتقد: أن دخول البضائع العالمية إلى أسواقنا سيكون حافزاً لتطوير المنتج المحلي وبالتالي تطوير صناعتنا الوطنية علّها ترقى إلى العالمية في أسواقنا بداية ثم في الخارج، وإيجابيات هذا القرار أكثر بكثير من سلبياته البسيطة.

تلك مفاعيل متقدمة على نص القرار أصلاً، وإذا كان صائباً قبول شرط المنافسة في خلق منتج أفضل وبسعر أرخص سيكون عبئاً قبول قيمة هذا الشرط دون التفكير بما تستلزمه الصناعة الوطنية من تجاوز لمناخها العقيم الحالي حتى تقبل نفسها جزء من ذاك الشرط.

"نزار قباني" عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق كان واضحاً (أتمنى من أي متحدث عن إيجابيات القرار أياً كانت صفته أو منصبه أن يتحدث بمنطق فيه مصلحة البلد واقتصاده ولا يتحدث بمنطق شخصي فهل

أصحاب معامل يهددون بإغلاقها.. وتشريد عمالهم

الصيني في السوق المحلية.. والسوري يسافر إلى الصين ليصنّع؟!

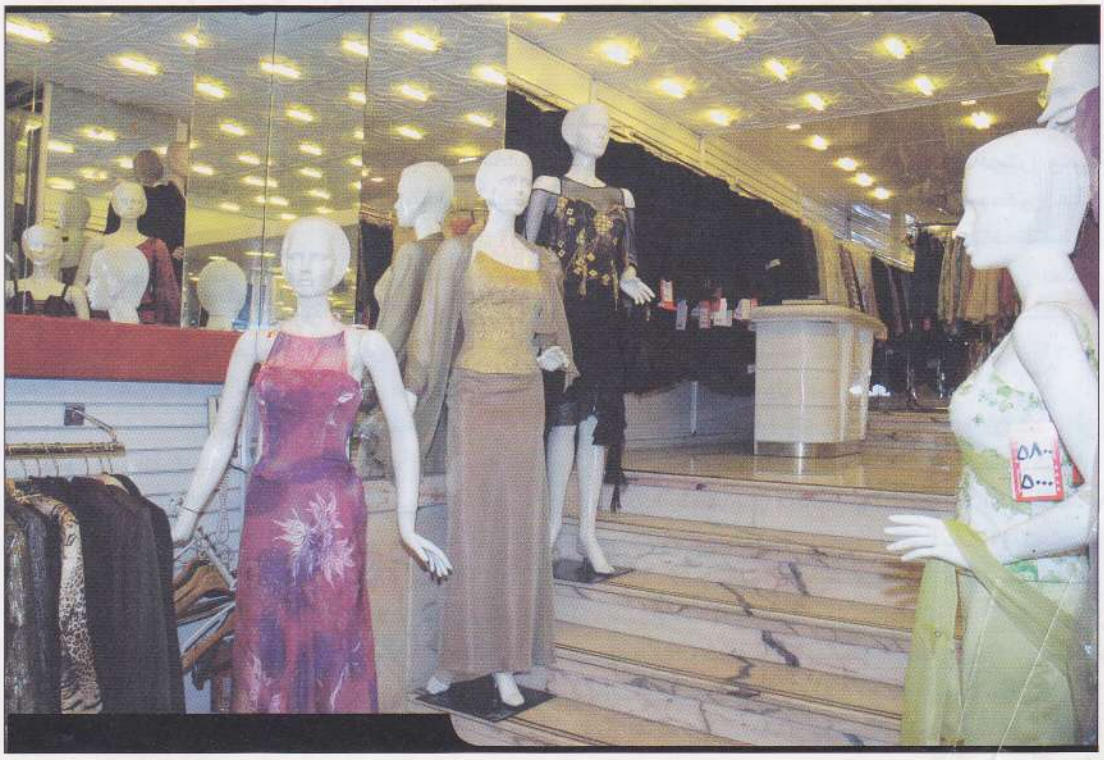

هل يحقق القرار الانتقال من شركات الأشخاص إلى شركات الأموال؟!

أحزّب البلد إن أردت إدخال وكالة أو وكالتين).

وبرأي "هشام عرب الحلبي" صاحب مصنع ألبسة تتحمل غرفة صناعة دمشق مسؤولية هذا القرار وهذه مناسبة للمنافسة.

تردد مؤخراً أن ثمة تريثاً ما في تطبيق قرار السماح بدخول الألبسة الجاهزة إلى السوق السورية غير أن هيثم الحلبي عضو غرفة تجارة دمشق وصاحب معمل ألبسة قطنية ورياضية نفى ذلك (القرار ساري المفعول وليس مجمّداً كما يشاع وإنما هو الآن في المديرية العامة للجمارك لتحديد آليات التسعير والتخليص والدخول، وهناك بضائع كثيرة في الجمارك تنتظر التخليص لتدخل أسواقنا).

إذاً هي مسألة وقت طفيف، وزمن هيّن لوضع "رتوش" النهاية، وها هي الصناعة السورية مغتبطة للغاية بالقرار المرتقب لدرجة أن العديد من أصحاب المعامل الخاصة لم يخفوا نيتهم إغلاق معاملهم وبالتالي تشريد عمالهم.

"هشام عرب الحلبي" مصنّع لملابس الأطفال واحد منهم "إن دخلت الألبسة الجاهزة السوق السورية سنغلق معاملنا ونلتفت إلى التجارة، وأعتقد أن ٥٠ إلى ٦٠٪ من اليد العاملة في القطاع الخاص تعمل في صناعة النسيج وهذه النسبة ستتحول إلى بطالة بعد تنفيذ القرار".

مثل هذا القرار يُشَرْعِنْ إذاً الانقلاب الأكثر فتنة في منطق العمل الاقتصادي (من صناعي إلى تاجر)، ويعطيه حصانة المصيبة وتبعات الخسارة، ولم يفكر أحد بعد بالوافدين الجدد إلى سوق البطالة السورية.

"قباني" يخمّن تلك المجريات "يمكن للصناعيين وبعد تنفيذ القرار الانقلاب إلى تجار، بشرط أن تتحمل الدولة من سيؤول مصيره من عمال القطاع الخاص إلى الشارع".

المعجزة الصينية.. هنا أيضاً؟!

لننتبه إلى الحكمة التالية (الصيني والسوري في السوق السورية؟!) ولننتبه إلى مرثية "هيثم الحلبي"، الله وحده يعلم الصعوبات التي تواجه الصناعي السوري ويمكن أن نضيف عليها (والدولة كذلك تعلم؟!).

هي إذاً ليست منافسة منطقية مضاف إليها كل إعاقات الصناعة السورية المعهودة.

محمد العقاد - تاجر أقمشة - يرى المنافسة في السعر بين المنتج السوري والصيني في السوق السورية ليست لمصلحة المنتج السوري.

نزار قباني يذهب إلى أكثر من ذلك نحن لا نستطيع منافسة البضائع الأوروبية من حيث الذوق ولا بضائع شرق آسيا من حيث السعر فكيف والحال إذاً افتتحت الشركات الأوروبية فروعاً لها في شرق آسيا وقدمت الذوق مع السعر، إلى أين سيؤول مصير صناعتنا المحلية.

إذاً شهادات منشأ مزورة

دون إشهار واضح بدأت اتفاقية منطقة التجارة العربية تؤسس لمقدمات لم تكن شائعة قبلها أقلّها تدوير زوايا من داخلها، وشطارة هشة وطفيلية.

"هيثم الحلبي" يعتبر أن هذا ما يحدث، هناك صناعيون دخلوا إلى قطاع التجارة منذ تطبيق اتفاق منطقة التجارة العربية وهم يمنحون بضائع صينية شهادات منشأ مزورة ويعيدون تصديرها إلى البلاد العربية على أنها منتجات عربية، وهذا أخطر من قرار السماح باستيراد الألبسة الجاهزة.

أيضاً ذهب "محمد هاشم العقاد" (تاجر أقمشة) في حديثه إلى تلك النقطة عند دخول البضائع الصينية إلى السوق السورية يمكن أن تدفع بأي ماركة وتابع على أنها غير صينية سواء في سوقنا أو في الخارج.

مثل هذا التكهن أطلقه "هشام عرب الحلبي".. يمكن للبعض أن يستورد ملابس من الصين ويعيد تصديرها على أنها صناعة سورية، وهذا يكون على حساب معاملنا وعمالنا، وهناك من يستعدّ لتصنيع الملابس في الصين ثم شحنها إلى سورية ومن بعدها إلى الخليج بشهادات منشأ مزورة وهذه ليست صناعة بل تجارة وتجارة غير نظيفة أبداً..

في أصول القرار والمنافسة؟!

يرى مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد أن قرارهم يأتي (ضمن سياسة القطر في تحرير التجارة الخارجية وتكريس قواعد المنافسة الشريفة والقضاء على الاحتكار وتنفيذ مضمون الاتفاقيات الاقتصادية، وإتاحة تشكيلة سلعية كبيرة ومنوعة تلائم إمكانيات كافة الشرائح الاجتماعية".

أهم ما يؤخذ على تلك التوجهات عبارة (المنافسة الشريفة) وإمكانية تأويلها لجهة أن المنافسة قبل القرار لم تكن شريفة؟! بل كانت حِكراً على الدولة

وبعض من القطاع الخاص، ثم تأتي المنافسة الشريفة قبل إقرار قانون الإغراق مثلاً أو حتى قبل التفكير في إنماء الصناعة السورية تشريعياً وخدمياً كما تفترض بها المنافسة الشريفة أن تكون؟!.

هيثم الحلبي كان ينتظر مع غيره (آليات وضوابط من المفروض صدورها قبل صدور القرار ومنها قانون حماية الصناعات المتوسطة، وقانون مكافحة الإغراق، وإلغاء رسوم الجمارك على الأقمشة الداخلة في صناعة الألبسة والتي لا تزال رسومها الجمركية عالية ثم تفاجأنا بصدور القرار واستغربناه جداً).

"محمد غسان قلاع" نائب رئيس غرفة تجارة دمشق يذكر رأياً مطولاً هنا، فالقرار صدر بعد دراسة طويلة لواقع الألبسة الجاهزة في سورية ولمتابعة حماية الصناعة النسيجية من المنافسة الوافدة لابد من الاستمرار في دراسة عناصر التكلفة للمنتج السوري وإزالة كل المعوقات سواء التي تحتاج إلى نص تشريعي أو قرار وزاري أو على صعيد القطاع الخاص بإعادة النظر في الإدارة وحجم الإنتاج والتدريب المهني واتباع طرق حديثة في الإنتاج والأهم هو الانتقال من أشكال الملكية الفردية أو شركات الأشخاص إلى شركات أموال تحافظ على استمراريتها وجودة إنتاجها في مواجهة المنافسة، كذلك فإن الصناعة النسيجية في سورية لم تتخطَ كافة معوقاتها ولابد من دعمها وحمايتها بفرض رسوم جمركية متميزة على البضائع المستوردة والمنافسة، ولابد من تطوير المنشآت وإدخال التقنيات الحديثة عليها، وتسهيل منح القروض المصرفية بقصد التجديد والتطوير أو إقامة منشآت جديدة متميزة بموجوداتها ونوعية إنتاجها بالإضافة إلى استصدار تشريعات لمكافحة الإغراق وحماية الصناعة الوطنية.

لكن ثمة رأياً آخر لا يتفق مع خاصية (القانون المدروس) التي أوضحها السيد قلاع، هيثم الحلبي له رأي آخر "هذا القرار من المفروض به أن يكون مدروساً لكنه جاء ارتجالياً".

السيد "قباني" يسجّل رأياً لصيقاً في محتواه مع رأي الحلبي "نحن مع مبدأ المنافسة لأبعد الحدود شرط أن تكون متكافئة ولا يمكن أن تكون ثمة منافسة عادلة في الظروف الحالية، وبالكاد تمكّنت الصناعة الوطنية من الوقوف على قدميها الآن ولم تخلق الحكومة السورية أي قاعدة تتيح المنافسة بعد".

إعادة نظر نسبي؟!

ثمة رسوم جمركية بين ٤٧,٥- ٥٠٪ على المواد التي شرّع استيرادها قرار وزير الاقتصاد وهي نسبة برأي السيد "حموي" كافية لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة، والذي لا يجد هذه النسبة كافية لحمايته فليعد النظر في نوعية بضاعته حتى يستمر في إنتاجه ويستمر في السوق المحلية.

أمام طلب إعادة النظر هذا والذي استحسنه نائب رئيس غرفة صناعة دمشق، لماذا لا تعيد الدولة النظر - قبل قرارها الأثير- بمنغصات قطاع صناعة النسيج الخاص ليس من أجل أربابه على الإطلاق بل من أجل أكثر من ٤٠٠ ألف عامل يبدو أنهم منسيّون حتى أنا نفسي نسيت مصائرهم القلقة وضاعوا في كل تلك التفاصيل.

يتحدث "هشام عرب الحلبي" عن تكاليف إنتاج باهظة وستتحمل غرفة صناعة دمشق مسؤولية هذا القرار.

أكثر من هذا نجده في مقارنات السيد "قباني" يستطيع التاجر اللبناني أن يفتح اعتماداً مصرفي خلال نصف ساعة، أما نحن فلم نمتلك إلى الآن آلية لفتح اعتماداً مصرفياً، ويتطلب وصول البضائع من مرفأ اللاذقية مثلاً أكثر من شهر عرقلة وروتين وكذب، وهناك تعقيدات التموين والمالية والجمارك التي لا ترضى إلا "بمساع حميدة" حتى تقبل إدخال البضاعة في وقت تطالبنا المالية والتموين تقديم فواتير حقيقية، كيف لنا تقديمها كما هي (أي حقيقية) هل يقبلون تقديم بيان جمركي يكلّف ٩٠ ألفاً أو ١٠٠ ألف ليرة يضاف إليه نفس المبلغ مساع حميدة للجمارك، لدينا ضرائب أكثر من ٣٥٪ وفي لبنان ١٥٪ ضريبة أرباح (نصف قيمة ضرائب الربح عندنا) فعن أي منافسة يتحدثون؟!.

ربما عن منافسة تفضي في نهايتها إلى (من يكسب أكثر)، صفقات رابحة ودولارات لا تحصى، ولا تذهب إلى أي من الـ ٤٠٠ ألف عامل المختزلة مصائرهم في ضباب اقتصاد السوق، المبرر الشرعي لكل فعائلنا المستقبلية المرتكبة باسمه.

الأزمنة — تحقيق: أيمن الشوفي

من سينهي «المساعي الحميدة» في الجمارك السورية؟!